استخدام نواب المجلس الشعبي الوطني لمجموعات المكتبة أثناء النشاط التشريعي: دراسة تحليلية

كمال بوربيعة
أستاذ محاضر (ب) بقسم علم
المكتبات والتوثيق – جامعة الجزائر 2
k_bourabia@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى استخدام نواب المجلس الشعبي الوطني لمجموعات المكتبة اثناء النشاط التشريعي و في إعداد هذه الدراسة استخدمنا المقابلة كأداة لجمع المعطيات وتمكنا من الاطلاع على سجلات المكتبة لمعرفة خصائص مجموعات هذه المكتبة، وتحليل المعطيات الواردة حول استخدام النواب، والمتحصل عليها من إحصاءات الإعارة من مكتب البحث وحصائل نشاط المجلس لشعبي الوطني. أظهرت الدراسة انه بالرغم من الرصيد المعتبر الذي تتوفر عليه مكتبة المجلس ، والخدمات التي تقدمها في حدود الإمكانيات المتاحة من موارد بشرية و مادية، فإن استخدام المكتبة ضئيل جدا والرجوع إليها في النشاط التشريعي يكاد ينعدم و عليه لا بد على إدارة المكتبة التفكير في حلول عملية ترفع من مستوى أداء المكتبة ، منها الأخذ بالاقتراحات الواردة في الدراسة، ومنها تقريب المكتبة من النواب وتوظيف وتكوين المختصين و استغلال تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات.

المقدمة

تعتبر مكتبة البرلمان من بين المكتبات المتخصصة التي تعمل على توفير المعلومات من خلال خدماتها لنوع خاص من المستفيدين، من نواب وموظفين، قصد مساعدتهم في أداء مهامهم النيابية في اقتراح مشاريع القوانين في مختلف الميادين، والتي تهتم بتسيير شؤون الحياة اليومية للمواطن وكذا مراقبة نشاط الحكومة ومدى تطبيقها لبرنامجها وسياستها العامة كما نص عليه القانون. إن أهمية المعلومات الضرورية والدقيقة، التي تقدمها مكتبة البرلمان تساهم بشكل كبير في مجال تحسين الأداء التشريعي والبرلماني، وذلك بتقديم خدمات فعالة ونوعية للمستفيدين من خلال إثراء رصيدها وتحسين خدماتها وسرعة الإجابة عن الاحتياجات المطلوبة وكذا تحسين مستوى العاملين بها.

ظهرت مكتبة البرلمان في مختلف دول العالم أساسا لدعم أعضاء البرلمان وذلك بتوفير المعلومات الموثوقة والدقيقة التي تساعدهم في مهامهم وهي مناقشة المشاريع والقوانين المطروحة للنقاش في قبة البرلمان، فالنائب الذي يتردد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكتبة ويطالع ماجد في عالم الفكر والثقافة، يمكنه أن يرفع من مستوى النقاش بما تزوده المكتبة من معلومات يكون لها الدور الكبير في صياغة القوانين الفاعلة، وفي تحسين حياة المواطن وكذا المجتمع والدولة، وهذا من خلال ما توفره من مجموعات قوية ومتنوعة من أوعية المعلومات، بحيث تكون قادرة على تلبية كافة احتياجات المستفيدين منها.

"تعتبر مصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبة هي العمود الفقري للخدمة المكتبية، وستحدد مدى قوة وضعف الخدمة المكتبية بمدى ملائمة هذه المصادر لاهتمامات المستفيدين منها، حيث أن مقتنيات المكتبة من أهم العناصر المميزة لهويتها، كما أنها تعد أهم معايير الحكم على كفاءة المكتبة، لأنه ممكن للمكتبات أن تتشابه إلى حد بعيد في نظم الفهرسة والتصنيف والخدمات التي تقدمها، بينما تتسم مقتنيات كل مكتبة بطابع خاص يميزها عن غيرها، وإذا كان الهدف رضا المستفيدين من خدماتها فإن هذا يتوقف على عوامل عديدة يأتي في مقدمتها مدى كفاءة المجموعات وتلبيتها للاحتياجات القرائية، حيث أنه في ظل وجود مجموعات لا تلبي احتياجاتها المستفيدين، تأثيرا سلبيا على المكتبة وخدماتها، وتصبح عامل طرد يدفع المستفيدين عنها"[1]. وبناءا على ما سبق أنشأ المجلس الشعبي الوطني[2] في الجزائر مكتبة لهذا الغرض وعملت إدارة المجلس على توفير الموارد البشرية والمادية وتنمية مجموعاتها لخدمة النواب وتلبية حاجياتهم مما سيؤدي إلى التأثير الإيجابي على النشاط التشريعي وبالتالي على نشاط المجلس. فما مدى استخدام نواب المجلس الشعبي الوطني لمجموعات المكتبة أثناء النشاط التشريعي وهل تلبي حاجياتهم؟

لإعداد هذه الدراسة استخدمنا المقابلة كأداة لجمع المعطيات واطلعنا على سجلات مكتبة المجلس الوطني لمعرفة خصائص مجموعات هذه المكتبة. وتحليل معطيات استخدام النواب المتحصل عليها من إحصاءات الإعارة من مكتب البحث في الفترة الممتدة من 2012 و إلى 2017 والحصائل السابقة لنشاط المجلس. وقبل أن نتطرق إلى حالة استخدام نواب المجلس لمجموعات المكتبة كان من الضروري الوقوف على تقديم مختصر للمكتبة، ثم التطرق إلى دراسة هذه المجموعات وتحديد خصائصها.

نبذة تاريخية حول مكتبة المجلس الشعبي الوطني : أنشئت مكتبة المجلس سنة 1977 مع تأسيس المجلس الشعبي الوطني، ولا توجد لدى الباحث أي معلومات تفيد بوجود المكتبة قبل هذا التاريخ، وبناء على مقابلة مع كل من مدير المكتبة والأرشيف والمدير العام للتشريع فقد أجمعوا على هذا التاريخ المذكور.

– من سنة 1977 إلى غاية 1990 كانت المكتبة دائرة تابعة لمديرية التوثيق والدراسات التابعة للأمانة العامة للمجلس الشعبي الوطني، وكانت دائرة المكتبة مكونة من مصلحة الاقتناء ومصلحة المعالجة ومصلحة الدوريات ومصلحة الإعارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– من 1991إلى غاية 1995 أصبحت المكتبة تابعة لنيابة مديرية المكتبة والأرشيف تابعة لمديرية الإعلام الآلي التابعة للأمانة العامة للمجلس.

– من سنة 1995 إلى يومنا هذا أصبحت المكتبة تابعة لما أصبح يسمى بمديرية المكتبة والأرشيف، وهي التابعة للمديرية العامة للتشريع[3]

مجموعات مكتبة المجلس الشعبي الوطني

بلغ رصيد المكتبة في الفترة التشريعية السابعة إلى غاية ديسمبر 2017 م ما يقارب 61129 عنوانا[4]. ويتشكل رصيد المكتبة كما يلي:

نوع الوثيقة	عدد النسخ	النسبة المئوية
الكتب[5]	60139	% 98.38
القواميس والموسوعات[6]	941	%1.53
الدوريات[7]	49	%0.080
المجموع	61129	%100

جدول رقم 01 يبين الرصيد الإجمالي

التوزيع اللغوي للرصيد:

نوع الوثيقة	لغة الوثيقة	عدد العناوين	النسبة المئوية
الكتب	عربية	**31944**	%52.25
	لغات أجنبية	28195	% 46.12
القواميس والموسوعات	عربية	527	% 0.86
	لغات أجنبية	414	%0.67
الدوريات	عربية	**13**	% 0.021
	لغات أجنبية	**36**	%0.058
المجموع		**61129**	**%100**

جدول 02 يبين التوزيع اللغوي للرصيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نمو مجموعات المكتبة

1. الدوريات:

كانت المكتبة مهتمة بالاشتراك في الدوريات[8] أما حاليا فالاشتراكات متوقفة تماما، وخاصة بالنسبة للدوريات المتخصصة ما عدا بعض الدوريات الوطنية التي تصل مجانا للمكتبة، والسبب راجع حسب مسؤولة المكتبة للإجراءات الجمركية المعقدة التي امتنع غالبية المموننين عن اقتناء الدوريات ،حيث لا يمكنهم الالتزام بتوفير كل الأعداد مما يجعل المكتبة في حرج كبير أمام المستفيدين في الحصول على الأعداد كلها.

السنة	عدد العناوين	النسبة المئوية
2002	85	%49.42
2003	40	%23.26
2004	30	%17.44
2005	11	%6.39
2006	6	%3.49
2007-2017	00	%00
المجموع	172	%100

جدول رقم 03 يبين اشتراكات المكتبة من سنة 2012-2017

من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها من مصلحة الدوريات[9] فإن الاشتراك بلغ 84 دورية في سنة 2002، ثم انخفض إلى النصف في سنة 2003، ليصل إلى 40دورية، ثم إلى 30دورية في سنة 2004. بعدها تراجع الاشتراك إلى 11 دورية في سنة 2005 ثم توقف الاشتراك تماما في سنة 2007. أي مدة 10 سنوات الاشتراكات متوقفة تماما هو ما يعني أن رصيد الدوريات توقف عن النمو تماما.

2. الوثائق المرجعية:

تحتل المواد المرجعية مكانة خاصة في المكتبات ومراكز المعلومات، لذا يسعى المكتبيون المكلفون بالاقتناء إلى اختيار أحسن المراجع وأحدثها ووضعها في متناول القراء سواء على الرفوف أو في أماكن خاصة بحيث تصبح سهلة المنال. وقد سميت "مرجعية " لأن طبيعتها تسمح بالرجوع إليها في الاستشارات القصيرة، وليس لقراءتها قراءة متصلة، أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنها في مجموعة مراجع لا يسمح بإعارتها خارجيا".بالنسبة للوثائق المرجعية تقتني المكتبة حسب الاحتياجات و الجدير بالذكر أن المكتبة تقتني للجان و نواب الرئيس ..و في نمو مستمر[10]

3. الصحف:

تشتري المكتبة ما يقارب 1047صحيفة باللغة العربية والأجنبية مع النسخ، وبالنسبة للصحف الوطنية لدينا 25 عنوانا باللغة العربية، و08 عناوين باللغة الأجنبية، بالنسبة للصحف الدولية 43 باللغة العربية و17 عنوان باللغة الأجنبية، وحسب مسؤولة المكتبة فعدد الصحف كبير جدا ومن الضروري تقليص هذه النسخ والاستفادة من الصحف الإلكترونية المتوفرة على شبكة الإنترنت حيث يسهل تصفحها وبالمجان، غير أن المشكل المطروح هو أن النواب يفضلون تصفح الصحف على الشكل الورقي ولا يفضلون الشكل الإلكتروني[11].

4. الوثائق الالكترونية :

بناء على المقابلة التي جرت مع مسؤولة المكتبة، فإن مكتبة المجلس لا تقتني وثائق إلكترونية و لكن يوجد مجهود من طرف رئيسة مكتب البحث بالمكتبة والتي تعمل على تحميل بعض الكتب والدوريات المتاحة على الإنترنت وكذا الحصول على بعض الرسائل الجامعية من طرف الباحثين الذين يترددون على المكتبة، هذه الوثائق تضعها تحت تصرف النواب[12] .

5. الرصيد العربي للكتب :

من خلال اطلاعنا على سجلات المكتبة[13] وقراءة في المعطيات المتعلقة بتحليل الرصيد توصلنا إلى أن هذا الرصيد منذ تكوينه في سنة 1979م لم يتوقف عن النمو حيث لاحظنا إضافات جديدة كل سنة وبنسب متفاوتة أما السنوات الأخيرة من سنة 2014 إلى 2017 فالمكتبة تقتني بشكل انتقائي أي حسب الاحتياجات وفق نشاطات المجلس مع مراعاة اختيار الكتب المنشورة حديثا. كما وجدنا أن نسبة نمو الرصيد بلغ 11.47% وحسب المختصين فهي نسبة مقبولة.[14] مما يدل على حرص المكتبة على إثراء مجموعاتها بما يناسب ميادين نشاط المستفيدين وتلبية حاجياتهم.

6. الرصيد الأجنبي للكتب: بعد الاطلاع على سجلات المكتبة[15] المتعلقة برصيد الكتب الأجنبية توصلنا إلى أن الرصيد الأجنبي منذ تكونه في سنة 1978 لم يتوقف عن النمو فلاحظنا إضافات جديدة كل سنة وبنسب متفاوتة، لكن في السنوات الأخيرة بدأت المكتبة في تقليص رصيد الكتب باللغة الأجنبية نظراً لاستخدامه الضعيف من طرف المستفيدين أما نسبة نمو الرصيد ككل فتبلغ 6.09 %، وإذا قارناها مع النسب الوطنية المعتمدة في بعض الدول نجد هذه النسبة قليلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعات المكتبة المسجلة بنظام pmb

"بدأ التفكير في إدخال الوسائل الحديثة في المكتبة سنة 1990 وهذا في تسيير مجموعات المكتبة من خلال برنامج minisis وهو برنامج توثيقي يمكن من حجز المعطيات الخاصة بالكتب وانجاز قاعدة معطيات خاصة برصيد المكتبة وتسيير الإعارة أيضا، وفي سنة 1997 توقف العمل بهذا النظام واستبدل بنظام أخر هو نظام (ال D4) وهو نظام توثيقي حيث فرض على مكتبة المجلس، ولم يتم الاختيار بناء على دراسة واضحة، ونظرا للمشاكل التي ظهرت في البرنامج، وعدم التمكن من إيجاد حلول لها بعد ما غير صاحب الشركة مجال النشاط حيث توقف العمل بهذا البرنامج واقترح برنامج أخر من طرف مديرية الإعلام الآلي، وهو نظام PMB (نظام متاح على الانترنت) و نفس الأمر لم يتم أخذ رأي مسؤولي المكتبة." [16]

نظام PMB هو النظام التوثيقي المستخدم من طرف المكتبة في تسيير رصيدها وعملية البحث، لكن ليس كل المعطيات حول الرصيد مسجلة بقاعدة البيانات في هذا النظام، "فعناوين الكتب المحجوزة في قاعدة البيانات بهذا النظام حوالي 5441 عنوانا باللغتين أما الباقي غير محجوز، جزء منه مسجل في قاعدة معطيات في نظام minisis والجزء الأخر مسجل في قاعدة معطيات في نظام D4. وبمجهود شخصي قامت المكلفة بالبحث بنسخ المعطيات المحفوظة في نظام ال4D في جدول في برنامج Exel . واعتمادا على سجلات الجرد بلغ الرصيد حوالي 60000 عنوان باللغتين العربية والأجنبية وإذا كان عدد العناوين المحجوزة هو 5441 ما يعادل 9.06%، بمعنى أن 90.93 % غير محجوز في نظام pmb فقط، من خلاله تقوم بالبحث والرد على طلبات المستفيدين. ما يبين أن الجزء الكبير من الرصيد غير معروف لدى المستفيدين"[17].و بناء على المقابلة فالسبب يرجع للنقص الموظفين المختصين و وردا على سؤال طرح على مدير المكتبة والأرشيف ومسؤولة المكتبة فيما يخص مدى تغطية الموظفين لاحتياجات المكتبة من ناحية العدد والتخصص فكانت الإجابة بالنفي.

وحسب مسؤولة المكتبة [18] دائما هذا النقص أثر على نشاط المكتبة مثلا في إعداد النشرات التحليلية والإشارية ومعالجة الرصيد فجزء من الرصيد غير معالج وغير محجوز في قواعد المعطيات وغير معروف لدى المستفيدين.

كما يقع الثقل على موظفي المكتبة الإعلامية في توجيه ومساعدة النواب في الحصول على الوثائق التي يحتاجونها والرد على طلباتهم حيث تعتبر الوسيط بين مجموعات المكتبة والمستفيدين لكن هؤلاء الموظفين غير متخصصين في مجال علم المكتبات والتوثيق وهو ما أثر سلبا على أداء المكتبة في خدمة و تلبي احتياجات المستفيدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن برنامج (PMB) مركب في جميع حواسيب المكتبة الإعلامية ومتاح للمستفيدين غير أنه لا موظفي المكتبة لديهم المهارة في استخدامه ولا النواب، حيث لم يتلقوا أي تدريب على استعمله مما يؤدي إلى تضييع وقت المستفيد بطلب البحث عن طريق الهاتف وانتظار الرد على الطلب والحصول على المعلومات بعد ساعات وفي بعض الحالات أكثر من يوم أو يومين.

استخدام نواب المجلس لمجموعات المكتبة:

1. استخدام الدوريات من طرف نواب المجلس[19].

السنة	عدد الطلبات
2012	6
2013	5
2014	04
2015	05
2016	00
2017	00

جدول رقم 04 يبين طلبات النواب للدوريات 2012-2017

من خلال قراءة في الجدول رقم 04 الذي يوضح استخدام الدوريات من طرف النواب للفترة الممتدة من 2012 الى غاية 2017 نلاحظ أن الاستخدام ضئيل جدا يكاد ينعدم، فخلال خمس سنوات بلغت عدد الطلبات 20 طلبا حيث نجد أنه في سنة 2012 بلغ الاستخدام 06 طلبات؛ ما يعني أن 457 نائبا لم يستخدموا الدوريات، و في سنة 2013 انخفض الاستخدام الى 05 طلبات ثم الى 04 طلبات سنة 2014 أما سنة 2015 بلغ 05 طلبات ليتوقف الاستخدام سنة 2016 و 2017 نهائيا و قد يرجع هذا الانخفاض في الطلب على الدوريات لتوقف المكتبة عن الاشتراك في الدوريات المتخصصة والحديثة منذ سنة 2006 كما تطرقنا اليه سالفا .فالمكتبة لا توفر دوريات جديدة تحمل معلومات و معطيات تفيد النواب اثناء دراسة المشاريع .و لذا على المكتبة ان تفكر بجد لإيجاد حلول مناسبة تضمن الاشتراك في الدوريات والحصول عليه في الوقت المناسب

2. استخدام النواب لرصيد الكتب :

توزيع طلبات الاستخدام حسب المستفيدين من المكتبة[20]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نواب	7	15	34	17	21	6
نواب سابقون	0	7	9	3	3	5
موظفون	27	71	129	69	47	69
باحثين	16	91	106	174	147	186
المجموع	50	184	278	263	218	266

جدول رقم 05 يبين طلبات المستفيدين من سنة 2012 إلى 2017

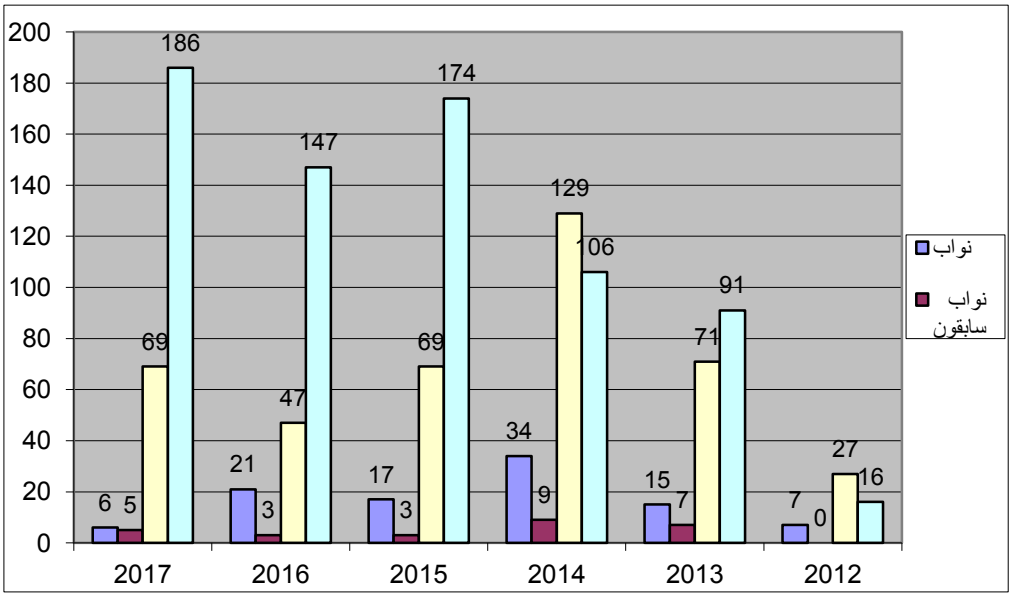

شكل رقم 3 يبين طلبات المستفيدين حسب السنوات من 2012 - 2017

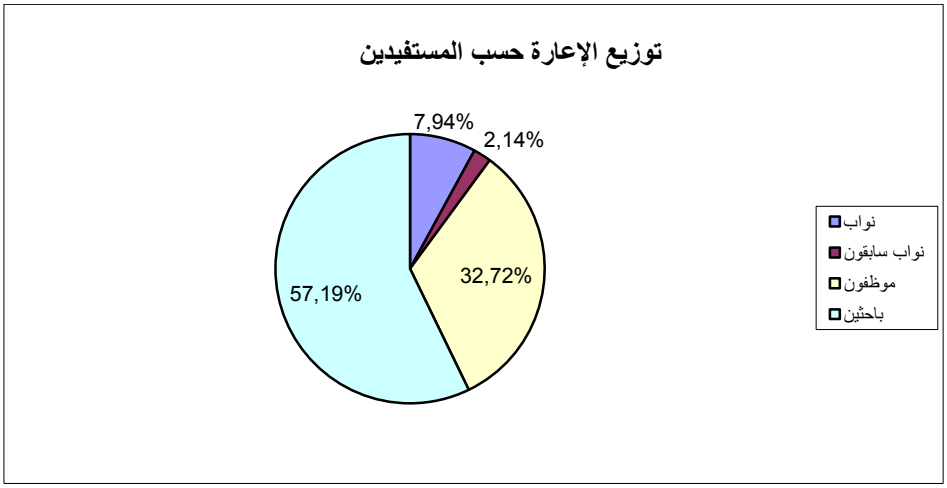

شكل رقم 04 يبين طلبات الإعارة حسب المستفيدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع طلبات النواب حسب المواضيع :

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
مواضيع مختلفة	1		1		1		3
تاريخ			7	2	3		12
علم النفس		1	4				5
سياسة	1	3	5	3	4	1	16
أدب	1	2	2	1			6
قانون		2		8	9	4	23
إدارة			7				8
إعلام	3	7	7	1	2		20
اقتصاد	1		1	2	3	1	08
المجموع	**7**	**15**	**34**	**17**	**21**	6	**100**

جدول رقم 06 يبين طلبات النواب حسب السنوات والمواضيع

الموضوع	المجموع	النسبة %
قانون	23	% 23
اقتصاد	8	%8
أدب	6	%6
علم النفس	5	%5
إعلام	20	%20
تاريخ	12	%12
إدارة	8	%8
سياسة	16	%16
مواضيع مختلفة	3	%3
المجموع العام	**100**	**%100**

جدول رقم 07 يبن طلبات النواب حسب المواضيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل إحصاءات استخدام الرصيد:

من خلال قراءة في الجدول رقم 05 الذي يبين طلبات المستفيدين من سنة 2012 إلى غاية 2017 فإننا نلاحظ عدد طلبات المستفيدين بلغت 50 طلبا في سنة 2012، حيث تمثل هذه السنة بداية الفترة التشريعية، أما سنة 2013، ارتفعت طلبات المستفيدين ليصل عدد الطالبات إلى 184 طلبا أما سنة 2014 فقد ارتفع الاستخدام الى 278 طلبا، وفي سنة 2015 انخفض عدد الطلبات بشكل طفيف ليصل إلى 268 طلب لتنخفض مرة أخرى لتصل إلى 218 طلبا في سنة 2017 ليرتفع الاستخدام إلى 266 طلب سنة 2017.

من خلال الاحصاءات نلاحظ أن العهدة السابعة تميزت بتراجع ملحوظ في الاستخدام من طرف النواب ميزه النقص الكبير في عدد الكتب المعارة بين سنة 2012 والى إلى غاية 2017 أي خلال 05 سنوات لم يتجاوز طلبات النواب 100 طلب. ففي سنة 2012م لم تتعدى 07 طلبات أما سنة 2013م فبلغت 15 طلبا، وأخيراً سنة 2014 م ارتفعت إلى 34 طلبا، أما سنة 2015 فقد انخفض الطلب إلى 17 طلب، وفي سنة 2016 بلغ عدد الطلبات 21 طلب وفي سنة 2017 وهي نهاية العهدة بلغ 06 طلبات فقط، ولقراءة هذه الأرقام نجد أنه في سنة 2012 فقط 07 نواب استخدموا المكتبة من بين 463 نائباً أي نسبة 1.5 بالمائة ومعناه أن 456 نائباً لم يستخدموا المكتبة ويمكن أن يكون السبب أنها أول سنة للعهدة الجديدة، لكن لم ترتفع النسبة في السنة الموالية أي سنة 2013 بقيت منخفضة قدرت بـ 15 طلبا أي 3.21 بالمائة أي أن 448 لم يستخدموا المكتبة، أما في سنة 2014 فكانت النسبة 7.29 بالمائة ما يعني أن 34 نائباً استخدموا مجموعات المكتبة، بينما لم يستخدم 429 نائباً المكتبة، وفي سنة 2015 بلغت النسبة 3.67 بالمائة أي أن 446 نائب لم يستخدموا المكتبة، اما بالنسبة لسنة 2016 فقد بلغت نسبة الاستخدام 4.53بالمائة ما يعني أن 442 نائب لم يستخدموا المكتبة و اخيرا سنة 2017 بلغت النسبة 1.29 بالمائة ما يعني ان 457 نائبا لم يستخدموا المكتبة.

معنى ذلك أن نسبة الاستخدام تراوحت بين 1.29 و7.29 بالمائة، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بعدد النواب ومقارنة بالمجموعات المتوفرة التي سخرتها إدارة المجلس والمكتبة لهؤلاء النواب من أجل استخدامها ورفع مستوى دراسة المشاريع والنقاش في المجلس الشعبي الوطني.

استخدام مكتبة المجلس الشعبي الوطني في الفترات التشريعية السابقة : يحاول الباحث من خلال هذه النقطة معرفة استخدام المستفيدين من النواب للمكتبة في مختلف الفترات أو العهدات التشريعية السابقة ومقارنتها مع الفترة التشريعية الحالية أي السابعة وهذا حسب توفر الإحصاءات المتعلقة بالاستخدام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. استخدام المكتبة في الفترة التشريعية الرابعة[21]:

السنة	1997	1998	1999	2000	2001
نواب المجلس الشعبي الوطني	60	186	250	173	250
النواب السابقون	/	/	/	16	/
أعضاء مجلس الأمة	0	0	10	12	0
المستخدمون	70	280	305	403	220
الباحثون	38	130	173	106	200
المجموع	**168**	**596**	**738**	**710**	**670**

جدول رقم 08 يبين إحصاءات الإعارة للفترة التشريعية الرابعة

في قراءة للجدول رقم 08 الذي يبين استخدام المكتبة في الفترة التشريعية الرابعة يظهر ما يلي:

إن عدد طلبات المستفيدين بلغت 168، في سنة 1997، أما سنة 1998 ارتفعت طلبات المستفيدين لتصل إلى 596 طلبا أما سنة 1999 فقد بلغ الاستخدام 738 طلبا، وفي سنة 2000 انخفض عدد الطلبات ليصل إلى 710 طلبات لتنخفض مرة أخرى لتصل إلى 670 طلبا في سنة 2001.

بالنسبة لفئة النواب من المستفيدين نجد أنه في سنة 1997 بلغ عدد الطلبات 60 طلباً ما يمثل 35حيث تعتبر هذه السنة بداية العهدة النيابية. أما في سنة 1998 ارتفع عدد طلبات النواب ليصل إلى 186، أما في سنة 1999 فقد ارتفع استخدام المكتبة من طرف النواب ليصل إلى 250 طلباً. بينما في سنة 2000 عرف استخدام المكتبة من طرف النواب انخفاضا ليصل إلى 173 طلباً وأخيراً في سنة 2001 عاود الارتفاع ليصل إلى 250 طلبا، الملاحظ أن استخدام المكتبة من طرف النواب في العهدة الرابعة كان مرتفعا نوعا ما، حيث كانت المكتبة متواجدة بمقر المجلس.

2. استخدام المكتبة في الفترة التشريعية الخامسة [22]:

أثناء اطلاع الباحث لحصيلة المجلس الشعبي الوطني لم يتم العثور على الإحصاءات المتعلقة باستخدام المكتبة.

وتم الحصول عليها من طرف مسؤولة المكتبة لكنها غير كاملة، كما أن الباحث الإحصاءات المتعلقة بسنوات 2002 و2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
نواب المجلس الشعبي الوطني	/	152	/	223	268
النواب السابقون	/	23	/	19	18
المستخدمون	/	285	/	201	218
الباحثون	/	67	/	114	36
المجموع	/	**531**	/	**557**	**540**

جدول رقم 09 يبين طلبات الإعارة للفترة التشريعية الخامسة

بناءاً على الجدول نجد أن عدد طلبات المستعملين لسنة 2003 بلغ 531 طلبا ليرتفع إلى 557 طلبا سنة 2005، ثم انخفض الطلب بشكل طفيف في سنة 2006 ليصل إلى 540 طلباً والذي يمثل مختلف المستفيدين من المكتبة من نواب ونواب سابقين ومستخدمين وباحثين.

بالنسبة لطلبات المستفيدين من النواب بلغ 152 طلبا سنة 2003 ما يمثل 28.62 %، أما سنة 2005 يقارب استخدام المكتبة نسبة 40.03% ما يمثل 223 طلبا وهو عدد مهم ما يبين اهتمام النواب باستخدام المكتبة ومجموعاتها في أداء نشاطهم. بينما وصل عدد الطلبات في سنة 2006 حوالي 268 طلبا ما يمثل نسبته 49.62 % وهي نسبة مرتفعة.

3. استخدام المكتبة في الفترة التشريعية السادسة [23]:

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
نواب المجلس الشعبي الوطني	275	27	07	15	19
النواب السابقون	07	07	/	07	03
المستخدمون	207	87	27	71	61
الباحثون	120	71	18	91	61
المجموع	609	192	52	184	144

جدول رقم 10 بين طلبات الإعارة للفترة التشريعية السادسة

بناءاً على الجدول نجد أن عدد طلبات المستعملين لسنة 2007 بلغ 609 طلبات لينخفض بشكل كبير سنة 2008 حيث بلغ عدد الطلبات 192 طلبا. أما في سنة 2009 بلغ عدد الطلبات 52 طلبا يمثل مختلف المستفيدين من المكتبة من نواب ونواب سابقين ومستخدمين وباحثين، وهذا يمثل تراجعا كبيرا لعدد الطلبات مقارنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسنة 2007، أما في سنة 2010 وصل العدد إلى 184 طلبا، حيث نلاحظ ارتفاع ضعيف في عدد الطلبات لينخفض سنة 2011 ويصل إلى 144 طلباً.

بالنسبة لطلبات المستفيدين من النواب بلغ 275 طلباً سنة 2007 ما يمثل 45.15% أما سنة 2008 فقد عرف استخدام المكتبة انخفاضاً كبيراً حيث وصل الطلب إلى 27 طلب أي ما يمثل نسبة 14.06 % وهذا يمثل تراجعا كبيرا لعدد الطلبات مقارنة بسنة 2007، في حين بلغ عدد الطلبات في سنة 2009 سبعة (07) طلبات فقط من مجموع 52 طلباً بينما بلغ عدد الطلبات سنة 2010 و2011 على التوالي 15 و19 طلبا، وما لاحظناه هو الفرق الكبير بين عدد الطلبات بين 2007 و 2008 حيث نزل عدد الطلبات من 275 طلب الى 27 أي بفارق 248 طلبا، وهي الفترة التي تم تحويل المكتبة إلى مقرها الجديد الكائن بملحقة المجلس ريوسوا بالجزائر العاصمة

كانت مكتبة المجلس الشعبي الوطني خلال الفترة الممتدة من 1977 وإلى غاية 1994 تتربع على كلّ الطابق الأول، بحيث نجد بها مجموعة من المكاتب مخصصة لمصالح المكتبة منها مصلحة الاقتناء، مصلحة المعالجة، مصلحة الإعارة، مصلحة الدوريات، وقاعتين للمطالعة، ومخزن للكتب، ومصلحة البحث التشريعي (قاعدة البيانات التشريعية والنصوص القانونية، الجريدة الرسمية والجريدة الرسمية للمداولات).

منذ بداية المجلس الوطني الانتقالي سنة 1996 بدأت المصالح الإدارية وهياكل المجلس تتوسع على حساب المكتبة بحيث تم أخذ قاعة المطالعة ليتم تحويلها لمبنى للمديرية العامة للإدارة، ثم فضاء آخر من المكتبة تم تحوله لنادي النواب، وفي العهدة السادسة اتخذ رئيس المجلس قرارا بتحويل المكتبة إلى ملحقة المجلس الشعبي الوطني بالعناصر(برويسو) دون إي دراسة مسبقة، أي القرار أتخذ دون مشاورة أو أخذ رأي مسؤول المكتبة. و تم أخذ مبنى المكتبة من طرف الكتل البرلمانية وإحدى لجان المجلس.

أما بالنسبة لمخزن المكتبة فتم تحويله إلى فضاء سمي بالمكتبة الإعلامية. وبناء على رأي مسؤول المكتبة ومدير المكتبة والأرشيف أن تحويل المكتبة إلى الملحقة أثَّرَ سلباً على أدائها بحيث تم فصل السلسة التوثيقية وإبعاد مجموعات المكتبة عن المستفيدين بالرغم من أن المكتبة أنشت من أجل تلبية حاجياتهم.

العلاقة بين دراسة مشاريع القوانين وطلبات النواب [24]

حاولنا من خلال هذه النقطة التعرف على العناوين التي تم إعارتها خلال المدة التي حددناها من سنة 2012الى 2017، وهل لهذه العناوين علاقة بالمشاريع المطروحة للمناقشة في المجلس؟ حيث أخذنا أمثلة عن بعض المشاريع التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم برمجتها للدراسة والمناقشة في المجلس. و مقارنتها بالعناوين المعارة ومعرفة العلاقة بينهما أو العكس، من أجل تحديد اهتمام النواب باستعمال مجموعات المكتبة.

يذكر أن مدة دراسة مشاريع القوانين المختارة دامت ما بين 80 و141 يوما وهي مدة كافية لاستخدام المكتبة مع ذلك لم نجد أي عنوان له علاقة بهذه المشاريع، بالرغم توفر المكتبة على عناوين ذات علاقة بهذه المشاريع.

من خلال النتائج المتحصل عليها من المقابلة و تحليل إحصاءات الاستخدام توصلنا إلى ما يلي :

- إن أهم المعلومات التي يحتاجها النائب لتأدية دوره التشريعي خاصة، هي اطلاعه على الوثائق المرتبطة أو ذات العلاقة بهذا النص سواء من حيث التطور، أو من حيث الأهداف التي يرمي إليها النص الجديد علاوة على موقف الحكومة منه إذا كان النص مشروعا قانونيا جديدا.
- تعتبر المعلومات مصادر مهمة في العملية التشريعية يمكن الاستعانة بها في دراسة المشاريع، فهي مصدر مهم لاتخاذ القرارات في المجلس.
- يؤثر غياب المعطيات والمعلومات نظرا لاختلاف مستوى النواب الدراسي و المعرفي وبالتالي لا يقوم النائب بدوره على أكمل وجه في اقتراح ومناقشة المشاريع مما يؤدي إلى إعداد نص ناقص وفيه ثغرات كثيرة.
- إنّ النائب الذي يرغب فعلا في تكوين نفسه، وفي تعميق مداركه وثقافته التشريعية خاصة، يعتبر مكتبة المجلس من أهم مصادر معلوماته وبحثه، وذلك للإلمام بشكل صحيح وواسع، إلا أنه لوحظ أن عدداً قليلاً من النواب من يلجأ إلى مكتبة المجلس للاطلاع على الوثائق الهامة التي تتوفر عليها.
- أن المكتبة ينحصر دورها في توفير المراجع وتصنيفها وترتيبها وجعلها في متناول النائب، وليس لها دور مباشر في العملية التشريعية.
- في المكتبة رصيد معتبر ومتنوع، لكن لا يوجد مقابل هذا الرصيد جهد وعمل من طرف المكتبة.
- لا توجد مبادرة من المكتبة مثلاً في إعداد الدراسات والتلخيص، وتحضير ملفات حول مشاريع القوانين المطروحة للمناقشة.
- كان لمكتبة المجلس دور في المجالس السابقة، سواء بالنسبة للنواب أو بالنسبة لموظفي المجلس، وقد تم الاهتمام بالاقتناءات الدورية للكتب والمراجع في مختلف التخصصات، لاسيما في مجال القانون، والاقتصاد، والمالية والسياسية، ولازالت المكتبة كهيكل إداري تحتل مكانة هامة، وأنه لوحظ أن استعمال "الانترنت" ووسائل التكنولوجية الحديثة قلَّلَ من الاهتمام بمحتوى المكتبة، وهو ما يمكن التعبير عنه بالعزوف عن القراءة، ويخشى أن تصبح المكتبة عبارة عن حيز لحفظ الكتب والوثائق دون استغلال جيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ومما يلاحظ أن نواب المجلس في الفترات التشريعية السابقة أنهم كانوا يهتمون أكثر بالمكتبة، ويستعيرون الكتب والوثائق، ويطلعون على الدراسات والأبحاث القيمة، لكن كما سبق الإشارة إليه، لوحظ في الفترات الثلاثة الأخيرة، وفي الفترة الحالية قلة الاهتمام بالمكتبة، ولعل وجودها في مكان بعيد أحد أسباب عدم بذل أي جهد للانتقال إليها.
- يعتبر استخدام مجموعات المكتبة في (الفترة السابعة) منخفضة جداً مقارنة مع الفترات التشريعية السابقة ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى موقع المكتبة الحالي الذي يعتبر بعيداً عن المستفيدين ، حيث تم ترحيل المكتبة في سنة 2008 دون تخطيط أو دراسة مسبقة بقرار مفاجئ ومرتجل حيث أصبح رصيد المكتبة بعيداً عن متناول النواب والمستخدمين و هذا ما تؤكده مسؤولة المكتبة [20].
- ومن جملة الاسباب أيضا يمكن ارجاع الأمر إلى عدم الجدية واللامبالاة في البحث وبذل الجهد المطلوب لرفع مستوى النقاش في قبة المجلس. وإن كان أغلب النواب يرون أن لديهم الكثير من الانشغالات أولها المهام التشريعية والرقابية الموكلة لهم في الدستور ومنها اهتمامهم بشؤون المواطنين في الدائرة الانتخابية ومتابعة المشاريع فيها، ونشاطات الحزب حيث يرى هؤلاء النواب أنه ليس لديهم الوقت الكافي لاستخدام المكتبة خاصة أنها بعيدة عنهم، ويرفض الكثير منهم التنقل إليها. كما يرى البعض الآخر أنهم يستخدمون الانترنت كمصدر أول للمعلومات، ثم المعطيات التي تأتيهم من مختلف القطاعات، ثم من الخبراء الذين تستعين بهم اللجان والذين يمدونهم بالمعطيات المتعلقة بمشاريع القوانين بالإضافة للملفات التي يحضرها المساعدون التشريعيون.
- ومنهم من يرى أن بعض القضايا المعروضة على المجلس لا تحتاج إلى دراسات أكاديمية ومراجع، لكن تحتاج مقارنات مع قوانين بعض الدول وتحتاج إلى آراء ومعطيات تجدها على مواقع الانترنت وبالتالي لا حاجة لهم للرجوع للمكتبة واستخدامها.
- إنّ نسبة كبيرة من النواب يستعملون اللغة العربية، بمعنى أن استخدام المراجع باللغة الأجنبية يكون –دائما– منخفضا جدا وهذا ما يظهر في الإحصاءات المتعلقة بالإعارة وإذا نظرنا لهذه النسبة نجد أن العديد من النواب لا يستطيعون الاستفادة من الرصيد الأجنبي ولهذا على إدارة المكتبة بذل المزيد من الجهد لتوفير خدمة الترجمة لملخصات الكتب والدوريات التي يطلبونها وأيضا. إعادة النظر في سياسة الاقتناء من حيث اختيار الكتب باللغة المستعملة من طرف المستفيدين كما و كيفا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتراحات التي خرجت بها الدراسة:

- أثبتت عدة تجارب عالمية أن اختيار موقع المكتبة يحدد بصفة حتمية نجاحها في أداء وظائفها واجتذاب جمهورها من المستفيدين ونجاحها في تقديم خدماتها. ويعد مبنى المكتبة وتجهيزاته عاملاً مهماً في تقديم خدمات مكتبية فعالة. ويوصى العديد من الخبراء والمختصين أن بناء المكتبة في مكان يسهل وصول المستفيدين إليه حتى يتسنى لهم الاستفادة من خدماتها وهذا هو كنه إنشاء أي مكتبة مهما كان حجمها.
- إنّ وجود المكتبة داخل الهيئة التشريعية أفضل ولكن بما أن الظروف أفرزت واقعا جديدا نتيجة تغيير موقع المكتبة الرئيسية فينبغي التعامل مع هذا الواقع بتقديم خدمات أكثر والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لربط المكتبة بالمجلس عن طريق شبكة الإنترنت وإفادة النواب بكل ما هو جديد فيما يتعلق بالمجموعات والخدمات وتسهيل عملية الاتصال من أجل تقديم خدمات أفضل.
- من الحلول النموذجية الممكنة لهذه المشكلة هو تخصيص مكتبة للأعضاء لا يحق لغيرهم دخولها، بحيث يتم تنظيمها بشكل جذاب ومريح، خاصة وأن الأعضاء يمضون وقتا طويلا مع الجماهير في صور متعددة، لذا فقد يتحقق من تخصيص مكتبة لهم النفع والفائدة.
- لا تستطيع أي مكتبة من المكتبات مهما بلغت مقتنياتها من الضخامة أن تقدم خدمة فعالة للمستفيدين ما لم يتوافر لديها موظفون على مستوى عالي من الكفاءة والتدريب يتيح لهم أن يظهروا مميزات هذا الرصيد الضخم بأفضل الطرق والأساليب ولهذا كان من الضروري توظيف متخصصين في علم المكتبات والتوثيق تغطي احتياجات المكتبة. وتكوينهم بشكل مستمر يضمن رفع مستوى أدائهم لدعم نشاط النواب وتلبية حاجياتهم.
- الاشتراك في الدوريات المتخصصة التي تعالج القضايا المتعلقة بمهام النائب.
- وضع سياسة مكتوبة لعملية الاقتناء وإشراك المستفيدين في إعدادها.
- دراسة حاجيات النواب والعمل على تلبيتها.
- تدريب المستفيدين على خدمات المكتبة باستغلال تكنولوجيا المعلومات.
- استخدام شبكة الإنترنت للتقليل من مشكل بُعدُ موقع المكتبة.
- الاستغلال الجيد لتكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات المعلومات.
- اقتناء المصادر الالكترونية التي تعالج ميادين نشاط المجلس.
- العمل على إنشاء المكتبة الافتراضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنشاء نظام معلومات للتحكم في تدفق المعلومات داخل المجلس من أجل توفير المعطيات والمعلومات التي يحتاجها النواب في نشاطهم اليومي.
- التفكير في إنشاء نظام وطني للمعلومات.
- حصر كل المعلومات والمعطيات والإحصاءات المتعلقة بجميع القطاعات التي تمكن النواب من معرفة مدى تطبيق القوانين التي صادق عليها، ومن متابعة نشاط الحكومة الذي يمثل الدور الرقابي لنائب البرلمان

خاتمة

تعتبر المكتبة البرلمانية المصدر الأساسي للحصول على المعلومات الموثوقة والدقيقة؛ لأنّ هذه المعلومات تُيَسّرُ لعضو البرلمان أداء مهمته بكفاءة عالية، ومن هنا تتجسد وظيفة مكتبة المجلس الشعبي الوطني، حيث تقوم هذه الوظيفة على الحرص على فهم حاجات النواب المتغيرة وانشغالاتهم المتعددة، فالمكتبة تقدم لنائب البرلمان خدمات المعلومات الضرورية، التي يحتاجها مهما كانت درجة وعمق الأسئلة، ومهما كان الوقت المتاح لتوفر هذه المعلومات، وعندها تستطيع مكتبة البرلمان كسب ثقة النواب بها من أجل إعطاء مصداقية أكثر لتكون في مستوى تطلعاتهم وتلبية حاجياتهم.

ومن هنا تأتي ضرورة حرص البرلمان في الجزائر على تطوير المكتبة البرلمانية من أجل فعالية أكثر وأداء أحسن، وبهذا تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله، وذلك من خلال توفر الطاقم المتخصص الذي يحمل الكفاءة العالية والتكوين النوعي، بالإضافة إلى التمكن في استغلال التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات، مع الاعتماد على المعايير الدولية التي تعتبر إجراءات نموذجية للأداء ومقاييس للتقويم، وإرشادات باعثة ومحركة للتطوير والتحسين.

الهوامش

1. نيهال فؤاد إسماعيل. ادارة بناء وتنمية مقتنيات المكتبات في عصر المعرفة الرقمية. دار المعرفة الجامعية: مصر، 2012، ص7 – 8.
2. عاشوري العيد. المؤسسة التشريعية في الجزائر: النشأة، التنظيم، الصلاحيات. الجزائر: المجلس الشعبي الوطني2005.
4. مقابلة أجراها الباحث مع رئيسة الدراسات و التحليل المكلفة بتسيير المكتبة ديسمبر .2017
5. نفس المصدر السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. مصدر سابق .2017.

7. مقابلة مع رئيس مكتب الدوريات اكتوبر 2017 .

8. احصاءات متحصل عليها من رئيس مكتب الدوريات 2017

9. نفس المصدر السابق .

10. مقابلة مع مسؤولة المكتبة ماي .2017

11. نفس المصدر السابق

12. مصدر سابق .

13.إطلعنا على سجلات الرصيد العربي للمكتبة في ديسمبر 2017.

14. Recommandations nationales :10% in http://mediatheque.seine-et-marne.fr تاريخ الاطلاع 2016/06/20.

15. اطلعنا على سجلات الرصيد الأجنبي للمكتبة في ديسمبر 2017.

16. مقابلة مع مسؤولة المكتبة ماي .2017.

17. مقابلة مع رئيس مكتب البحث جوان 2017.

19. الاحصاءات متحصل عليها من طرف رئيس مكتب الدوريات ماي 2017.

20. الإحصاءات متحصل عليها من طرف رئيس مكتب البحث ديسمبر 2017

21. حصيلة نشاط المجلس الشعبي الوطني 1997-2002.

22. مقابلة مع مسؤولة المكتبة 2017.

23. مصدر الاحصاءات رئيس مكتب البحث 2017.

24.كمال بوربيعة. تأثير خدمات مكتبة المجلس الشعبي الوطني الجزائري على النشاط التشريعي. رسالة دكتوراه 2017. 214ص.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الاتحاد الدولي البرلماني. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. دليل الممارسة البرلمانية: كتيب إرشادي. لاهاي : الاتحاد الدولي البرلماني، 1997

2. أنغلفيد ،درمت ؛ ترجة عبد الله حمد الحميدان ؛مراجعة سعد بن عبد الله الضبيان .إدارة المكتبات البرلمانية . الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية ،1993

3. سيلك رودري والترز، بول ؛ تعريب علي الصاوي. كيف يعمل البرلمان. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي. المؤسسات التشريعية في الوطن العربي. القاهرة: المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2004

5. عدنان محسن. حقوق النائب وواجباته في المجالس التمثيلية العربية: دراسة مقارنة لأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية، 2007

6. عليان ربحي مصطفى وأمين النجداوي. مبادئ إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز المعلومات. عمان: دار صفاء، 2009

7. عليان ربحي مصطفى. إدارة المكتبات: الأسس والنظريات. عمان: دار صفاء، 2009

8. عليان ربحي مصطفى. خدمات المعلومات. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010

9. عليان ربحي مصطفي. دراسات في علوم المكتبات والتوثيق و المعلومات. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006

10. عليان ربحي، مصطفى.مبادئ علم المكتبات و المعلومات .عمان :دار صفاء للنشرو التوزيع ،2011م

11. عليان ربحي، مصطفى.مبادئ علم المكتبات و المعلومات .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011

12. فادي عبد الحميد. المرجع في علم المكتبات وما يحتاجه أمين المكتبة. عمان: دار الفرقان، 2004

13. قنديلجي، عامر إبراهيم، ربحي مصطفي عليان، إيمان فاضل السمرائي. مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000

14. كونينغام، كيث؛ ترجمة مركز التنمية الدولية لجامعة نيوريورك في لبنان .المبادئ التوجيهية للمكتبات البرلمانية. لاهاي: الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات ،2009م [متاح على الخط]

15. ليلى عبد الواحد الفرحان. "خدمة الإحاطة الجارية الإلكترونية". الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 10، ع17، 2003

16. مبروك عمر المحريق. "المكتبات الإلكترونية وأثرها على العاملين بالمكتبات". الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج 9، ع 17، 2002

17. محمود الهوش ،أبو بكر. تأثير خدمات المعلومات بالمكتبات البرلمانية على النشاط التشريعي والسياسي. القاهرة :دار سحاب ،2011

18. محمود الهوش، أبو بكر. تأثير خدمات المعلومات بالمكتبات البرلمانية على النشاط التشريعي والسياسي. القاهرة :دار سحاب ،2011

19. محمود عودة عليوي ومجبل المالكي. المكتبات النوعية: الوطنية، الجامعة المتخصصة، العامة المدرسية. عمان: دار الوراقة، 2007

20. محمود قطر. تسويق خدمات المعلومات بالمكتبات العامة. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006

21. مفتاح محمد دياب. دراسة حديثة في علم المكتبات والمعلومات. ودمشق: دار قتيبة، 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22. ناريمان إسماعيل متولي. الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002

23. نيهال فؤاد إسماعيل. إدارة بناء وتنمية مقتنيات المكتبات في عصر المعرفة الرقمية. مصر: دار المعرفة الجامعية طبع نشر وتوزيع،2010

24. همشري أحمد. مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات. عمان: دار صفاء، 2008

25. همشري، محمد أحمد. المكتبة ومهارات استخدامها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009

26. الوردي، زكي حسين، مجبل لازم مالكي. مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2008

وثائق رسمية :

27. حصيلة المجلس الشعبي الوطني 1997 -2002. المجلس الشعبي الوطني .2002

28. حصيلة المجلس الشعبي الوطني 2002 -2007 المجلس الشعبي الوطني .2007

29. حصيلة المجلس الشعبي الوطني 1997-2012 المجلس الشعبي الوطني .2012

المراجع باللغة الاجنبية

30. Gaston Bernier , Repenser le rôle des bibliothèques législatives - Revue parlementaire canadienne 2005 v 28 p26-30 disponible sur http://www.revparl.ca/ Consulté 22 /09/2014

31. Gaston Bernier, La bibliothèque du parlement québécois : les méthodes de la composition de la collection, de 1802 à 2002. Documentation bibliothèques v 53 n 3 2007.155-164 disponible sur http://www.revparl.ca/francais/ Consulté 22 /09/2014

32. Gaston Bernier, La bibliothèque du parlement québécois, sont lectorat et services . Documentation bibliothèques v 54 n 2 2008p87-95. disponible sur http://www.revparl.ca/ Consulté 22 /09/2014

33. Gro standgrin. Introduction :the purpose ,present situation and future of parliamentary disponible sur https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/ consulté le 22/09/2014

34. Labossière Denis. La bibliothèque du parlement tourne une nouvelle page disponible sur http://www.revparl.ca/ Consulté 22 /09/2014

35. Paré, Richard. (2001). La gestion d'une bibliothèque parlementaire ou législatif: un survol = An overview of the management of a parliamentary Library. Documentation et bibliothèques, v.47, no. 4, 133-137. disponible sur http://www.revparl.ca/ Consulté 22 /09/2014

36. Paré, Richard. (2001). The Library of Parliament at the dawn of a new century. International Conference of Parliamentary Librarians (17th, Ottawa, August 15, 2001) disponible sur http://www.revparl.ca/Consulté22 /09/2014

37. Paré, Richard. (2002). E-democracy and e-government: how will these affect libraries? IFLA Conférence (68th, Glasgow, August 18-24, 2002) disponible sur http://www.revparl.ca/Consulté 22 /09/2014

38. Services de la bibliothèque et de recherche. rapport mondial 2012 sur l'e-parlement p119-138 Préparé par le Centre mondial pour les TIC au Parlement Une initiative de partenariat du Département des affaires économiques et sociales des Nations Unieset de l'Union

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

interparlementaire inspirée par les conclusions du Sommet mondial sur la société de l'information disponible sur http://www.ipu.org/pdf/publications/wep2012-f.pdf consulté le 02/05/2016
39. Contribuer à la démocratie renforcer les capacités pour répondre aux besoins des parlementaires en matière d'information et de savoir.genève, 22 octobre 2008: rapport de la conférerence. Union interparlementaire, IFLA disponible sur http://www.ipu.org/pdf/publications/inform_dem_fr.pdf Consulté 22/09/2014

www.manaraa.com